خبراء: المصريون ينتظرهم موجة غلاء غير مسبوقة بعد تطبيق ضريبة "القيمة المضافة"

الأحد 7 أغسطس 2016 05:08 م

من المتوقع أن تسجل الأسعار في مصر مستويات قياسية جديدة خلال الفترة المقبلة، خاصة مع استمرار الأزمات التي تدفع في هذا الاتجاه، واستمرار أزمة الدولار، وإصرار حكومة الانقلاب على تطبيق القانون الجديد الخاص بضريبة القيمة المضافة.

وتشير توقعات وزارة مالية الانقلاب إلى أن العائد من الضريبة الجديدة لا يتجاوز الـ25 مليار جنيه، في حين سيتجه التجار وكبار المستوردين إلى استغلال تطبيق الضريبة الجديدة، ليرفعوا الأسعار وفقا للتوقعات، بنسب تتجاوز الـ100%، ما يضاعف عائد هذه الضريبة ولكن في "جيوب المستثمرين" وليس في خزانة الدولة.

من جهتها، دعت الغرفة التجارية في القاهرة أكثر من مرة، خلال الفترة الماضية، بضرورة الانتظار وعدم تطبيق الضريبة الجديدة، إلى حين استقرار أوضاع سوق الصرف، إذ أكد رئيس شعبة المستوردين في الغرفة التجارية في القاهرة، أحمد شيحة، أن الضريبة الجديدة سوف تزيد من ارتفاعات الأسعار وبنسب مرعبة.

وأوضح "شيحة" أن أزمة الدولار ما زالت قائمة وجميع شركات الاستيراد تشتري الدولار من السوق السوداء وبأسعار لا تقل عن 14 جنيها في الوقت الحالي، ما يشير إلى أن الأسعار سوف تسجل ارتفاعات جديدة خلال الفترة المقبلة، بعيدا عن تطبيق الضريبة الجديدة.

لكن ومع تطبيق الضريبة، فسوف تتضاعف ارتفاعات الأسعار، وسيسجل التضخم مستويات قياسية جديدة ربما تصل إلى 18 في المئة، وهو معدل لم تصل له أي دولة على مستوى العالم.

وتوقع وزير مالية الانقلاب، عمرو الجارحي، قبل أيام، أن يقر مجلس نواب العسكر قانون ضريبة القيمة المضافة بحلول نهاية أغسطس أو مطلع سبتمبر المقبل.

وتوقع الوزير الانقلابي أن تبلغ الحصيلة المتوقعة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة ما بين 20 و25 مليار جنيه في 2016- 2017.

وضريبة القيمة المضافة هي ضريبة مركبة تفرض على الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع للسلع المحلية والمستوردة.

وسجلت الأسعار خلال الفترة الماضية ارتفاعات كبيرة، سواء على مستوى السلع أم الخدمات، ولم تقتصر الارتفاعات على المواد والسلع الغذائية فقط، ولكنها امتدت لتشمل الملابس والأدوية وأدوات التشييد والبناء وجميع أنواع السلع التي تستورد من الخارج، أو التي يتم تصنيعها في مصر، ولكن يدخل في إنتاجها خامات مستوردة من الخارج.

في سوق الصرف وحتى الآن، لم يسجل سعر صرف الدولار تراجعات كبيرة، إذ يجري تداوله في السوق السوداء في حدود تتراوح ما بين 12 جنيها و12.40 جنيه في السوق السوداء، فيما يجري تداوله في البنوك والتعاملات الرسمية عند 8.88 جنيه.